

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

06/04/2016



## موغيريني ترفض بشدة مزاعم كاذبة لنائب أوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب

وكان مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي المنعقد في 14 دجنبر الماضي ببروكسل قد نوه بالجهود التي تبذلها المملكة في هذا المجال، منوها باستمرار المسلسل الديمقراطي وتفعيل الدستور. كما أبرز الشراكة المغربية الأوروبية في مجال إصلاح القضاء. وفي رد لها على سؤال آخر للنائب الأوروبي حول الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أكدت موغيريني أن هذا الاتفاق يبقى "قائما من وجهة نظر القانون الدولي"، مؤكدة على أن قرار المحكمة الأوروبية "ليس له أي تأثير على الاتفاقيات التي وقعتها المملكة".

3 أنظر الصفحة

رفضت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني، بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي من مجموعة اليسار الموحد الأوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب. وأكدت موغيريني في معرض جوابها على سؤال للنائب البرتغالي الشيوعي جوجو فيريرا أن "الاتحاد الأوروبي في اتصال دائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية" و"يدعم مسلسل الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، طبقا للدستور الجديد". وأنشاد الاتحاد الأوروبي في العديد من المناسبات بانخراط المغرب في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون وإصلاح القضاء.

## موغيريني : على أوروبا أن تكون إلى جانب المغرب الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن تشيد بانخراط المملكة في مجال الهجرة

وفي رسالته موغيريني، أكد النائب الأوروبي جيل بارتينو على الجهود التي يبذلها المغرب في مجال الهجرة، مشيرا إلى أنه من مصلحة أوروبا دعم جهود المملكة المغربية، التي وضعت سنة 2014 سياسة للهجرة غير مسبوقة بجنوب المتوسط. وأبرز على أنه على "المستوى العملي، لم تدخر السلطات المغربية أي جهد من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية، من خلال مراقبة نقاط الحدود، ومحاربة شبكات تهريب البشر".

وبالإضافة إلى الإجراءات ذات البعد الأممي، أكد النائب الأوروبي أن سياسة الهجرة بالمغرب تميزت بحملة استثنائية

لدى الاتحاد الأوروبي في جواره الجنوبي. وأضافت أن المغرب يستفيد منذ 2008 من التقدم لعلاقاتنا التي تغطي مجموعة من المجالات التي يشملها التعاون الفعال والناجح بيننا منذ سنوات عديدة. وأشارت موغيريني إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى "لحفاظ على هذه الروابط المتميزة التي تربطنا، حيث أن هذا التعاون يعود بالنفع على الطرفين معا" مضيفة أن الشريكين علمهما الاستمرار في مواجهة مجموعة من التحديات خاصة تلك التي تشكل ضغطا كبيرا وعلى رأسها الهجرة والأمن والإرهاب.

أشادت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن فيديريكا موغيريني بانخراط المغرب في مجال الهجرة. وأكدت موغيريني في معرض جوابها على رسالة للنائب الأوروبي جيل بارتينو، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منها أمس الإثنين، تتعلق بضرورة تقييم الاتحاد الأوروبي لانخراط المغرب في مجال الهجرة، أنها "كانت لها الفرصة للإشادة بهذا الانخراط في مناسبات عدة" مشددة على أن "المغرب شريك يحظى بالاولوية





## ساهم فيه خبراء من ألمانيا إسبانيا فرنسا لبنان السنغال إلى جانب المغرب

# إصدار مؤلف « الصحراء المغربية نزاع مفتعل من قبل الجزائر »

« الصحراء المغربية: ملف نزاع مفتعل » هو عنوان مؤلف صدر مؤخرا في فرنسا عن دار النشر « سيرف » تحت إشراف شارل سان برو، وجان إيف دو كارا وكريستوف بوتان.

ويتناول هذا المؤلف الذي ساهم فيه خبراء من عدة بلدان (ألمانيا، وإسبانيا، وفرنسا، ولبنان، والسنغال إلى جانب المغرب ) ، مسألة النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية من مختلف زواياه التاريخية والجغرافية والسياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية.

ويقدم هذا الكتاب للقارئ تحليلا شاملا حول استمرار الصراع بخصوص الصحراء المغربية الذي اختلق من عدم من قبل الجزائر والكتلة الشيوعية من منتصف السبعينات .

كما يقدم المؤلفون الدلائل القاطعة ، بأن النزاع حول الصحراء استخدم ولازال ك « أصل تجاري » من قبل منظمات وجمعيات وناشطين لازالوا يعتقدون بأنهم يعيشون حلة الحرب الباردة.

وأكدت نقطة تقديمية للمؤلف أن عمليات التضليل والدعاية والاستفزاز والحملات المغرضة وجميع الممارسات المعروفة لدى الأنظمة الثورية الشمولية لا تزال تعمل منذ عام 1975 ، بفضل دعم النظام الجزائري المهووس بكراهيته للمغرب ، والذي يحاول إضفاء الشرعية على الحركة الانفصالية الوهمية «البوليساريو».

وعلاوة على ذلك، يسلط الكتاب الضوء على الجهود الجبارة التي بذلها المغرب في المجالات المالية والإدارية، والتكنولوجية، والتعليم، والصحة، لتحقيق التنمية في هذه المنطقة، التي تجاهلها بشكل مأساوي الاستعمار الإسباني.

وأبرز المؤلفون أن الصحراء المغربية التي لم تكن تتوفر على أي بنى تحتية، وحيث كان يعيش عدد قليل من السكان تركوا إلى حالهم ، دون رعاية صحية ولا تعليم ، أصبحت بفضل الإرادة المغربية تتمتع بالطرق، والمطارات والموانئ، والخدمات الصحية، والمدارس، ومحطات تحلية المياه ، وشبكات الكهرباء «مشيرين إلى أن هذه الانجازات تم تحقيقها في إطار سياسة تنمية مستدامة تهدف الى تلبية حاجيات سكان المنطقة.

وذكروا بأن قرار مجلس الأمن الدولي الصادر بتاريخ 25 إبريل 2013 مجلس الأمن أشاد بإنجازات المغرب في مجال حقوق الإنسان في الصحراء المغربية، ولا سيما من خلال إحداث لجان إقليمية تابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في كل من مدينتي العيون والداخلة.





انطلقت أولى مراحلها من عمالة البرنوصي

# اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالبيضاء - سطات تطلق حملة مواجهة عنف الملاعب

16-5869  
الدار البيضاء، سعد كداليا

أطلقت يوم الإثنين 4 أبريل الجاري، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء - سطات الحملة الجهوية للوقاية من العنف المرتبط بالمنافسات الرياضية» تحت شعار «لنقف جميعا ضد العنف»، والتي تهدف إلى المساهمة في الجهود الرامية للحد من ظاهرة الشغب الممارس في الملاعب، وفق مقاربة تركز التربية على مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان والسلوك الحضاري كمنهجية للوقاية من ثقافة العنف بصفة عامة، والعنف المرتبط بالرياضة بصفة خاصة.

وتندرج هذه الحملة الجهوية، التي انطلقت أولى مراحلها من ثانوية ابن منظور بناية التعليم بالبرنوصي بالدار البيضاء، وستستمر إلى 8 أبريل الجاري، لمواجهة ظاهرة العنف والشغب بالملاعب. في إطار شراكة تجمع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات والمديريات الإقليمية للتعليم التابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، المركز المغربي للشباب والتحويلات الديمقراطية، إلى جانب ولاية أمن الدار البيضاء والأندية الرياضية (الوداد - الرجاء - الدفاع الحسني الجديدي) والمديريات الإقليمية للشباب والرياضة بعمالتي أنفا والفداء. وتصب مبادرة مواجهة عنف الملاعب

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات  
CNDH  
Commission régionale des droits de l'Homme de Casablanca - Settat

الحملة الجهوية للوقاية من العنف المرتبط بالمنافسات الرياضية

## لنقف جميعا ضد العنف

Campagne régionale pour la prévention de la violence lors des manifestations sportives

### Mobilisons-nous contre la violence

من 4 إلى 8 أبريل 2016 Du 4 au 8 avril 2016

جهة الدار البيضاء-سطات Région de Casablanca-Settat





## موغيريني ترفض بشدة المزاعم الكاذبة لنائب

### أوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب 3641/2

والقانون وإصلاح القضاء. وكان مجلس الشراكة المغرب الاتحاد الأوروبي المنعقد في 14 دجنبر الماضي ببروكسل قد نوة بالجهود التي تبذلها المملكة في هذا المجال، منوها باستمرار المسئسل الديمقراطي وتفعيل الدستور. كما أبرز الشراكة المغربية الأوروبية في مجال إصلاح القضاء. وفي ردها على سؤال آخر للنائب الأوروبي حول الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أكدت السيدة موغيريني ان هذا الاتفاق يبقى " قائما من وجهة نظر القانون الدولي "، مؤكدة على أن قرار المحكمة الأوروبية " ليس له أي تأثير على الاتفاقيات التي وقعتها المملكة ".

رفضت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي من مجموعة اليسار الموحد الأوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب.

وأكدت موغيريني في معرض جوابها على سؤال للنائب البرتغالي الشيوغي جوجو فيريرا أن " الاتحاد الأوروبي في اتصال دائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية " و " يدعم مسلسل الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، طبقا للدستور الجديد ".

وأشاد الاتحاد الأوروبي في العديد من المناسبات بانخراط المغرب في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ودولة الحق



## الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي تشيد بانخراط المملكة في مجال الهجرة

# موغيريني ترفض بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب

21/9/2014

بروكسل (و م ع) - رفضت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني، بشدة، المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي من مجموعة اليسار الموحد الأوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب.

وأكدت موغيريني، في معرض جوابها عن سؤال للنائب البرتغالي الشيعي، جوجو فيريرا، أن الاتحاد الأوروبي في اتصال دائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية، وتدعم مسلسل الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، طبقا للدستور الجديد.

وأشاد الاتحاد الأوروبي في العديد من المناسبات بانخراط المغرب في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون وإصلاح القضاء.

وكان مجلس الشراكة المغرب الاتحاد الأوروبي المنعقد في 14 بجنبر الماضي ببروكسل نوه بالجهود التي تبذلها المملكة في هذا المجال، منوها باستمرار المسلسل الديمقراطي وتفعيل الدستور. كما أبرز الشراكة المغربية الأوروبية في مجال إصلاح القضاء.

وفي ردها على سؤال آخر للنائب الأوروبي حول الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أكدت موغيريني أن هذا الاتفاق يبقى قائما من وجهة نظر القانون الدولي، مؤكدة على أن قرار

المحكمة الأوروبية ليس له أي تأثير على الاتفاقيات التي وقعتها المملكة.

من جهة أخرى، أشادت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني، بانخراط المغرب في مجال الهجرة.

وأكدت موغيريني في معرض جوابها عن رسالة للنائب الأوروبي جيل بارنيو، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منها، أول أمس الاثنين، تتعلق بضرورة تقييم الاتحاد الأوروبي لانخراط المغرب في مجال الهجرة، أنها كانت لها الفرصة للإشادة بهذا الانخراط في مناسبات عدة، مشددة على أن المغرب شريك يحظى بالأولوية لدى الاتحاد الأوروبي في جواره الجنوبي.

وأضافت أن المغرب يستفيد منذ 2008 من الوضع المتقدم، وهو ما يعكس المستوى المتقدم لعلاقتنا التي تغطي مجموعة من المجالات التي يشملها التعاون الفعال والناجح بيننا منذ سنوات عديدة.

وأشارت موغيريني إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى للحفاظ على هذه الروابط المتميزة التي تربطنا، حيث أن هذا التعاون يعود بالنفع على الطرفين معا، مضيفة أن الشريكين عليهما الاستمرار في مواجهة مجموعة من التحديات خاصة تلك التي تشكل ضغطا كبيرا وعلى رأسها

الهجرة والأمن والإرهاب. وفي رسالته لموغيريني، أكد النائب الأوروبي جيل بارنيو على الجهود التي يبذلها المغرب في مجال الهجرة، مشيرا إلى أنه من مصلحة أوروبا دعم جهود المملكة المغربية، التي وضعت سنة 2014 سياسة للهجرة غير مسبوقة بجنوب المتوسط.

وأبرز على أنه على المستوى العملي، لم تدخر السلطات المغربية أي جهد من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية، من خلال مراقبة نقط الحدود، ومحاربة شبكات تهريب البشر.

وبالإضافة إلى الإجراءات ذات البعد الأمني، أكد النائب الأوروبي أن سياسة الهجرة بالمغرب تميزت بحملة استثنائية في 2014 لتسوية وضعية المهاجرين الأجانب المقيمين بطريقة غير قانونية، مما مكن من تسوية أوضاع 92 في المائة من بين 28 ألف مهاجر تقدموا بطلبات للحصول على بطاقة الإقامة بالمغرب.

وقال بارنيو إن التذكير بهذه المبادرات مهم من أجل أن يكون للاتحاد الأوروبي رؤية واضحة لانخراط المغرب في مجال الهجرة، وأن نتمكن من وضع تقييم حقيقي لمصلحة الاتحاد في علاقات الشراكة التي تربطه بالمغرب.

وأضاف أن القارة الأوروبية عليها قبل كل شيء أن تكون إلى جانب المغرب من أجل دعم والنهوض بجهوده في مجال الهجرة.



معرض تشكيلي في متحف بنك المغرب إلى غاية 30 أبريل الجاري

## فنانون من ذوي الاحتياجات الخاصة يهزمون الإعاقة بالإبداع

14354

ليلى أنوزلا

من المشاهد اليومية الحكاكية إلى التهويمات التعبيرية، إلى لعبة التشكيلات الرقمية، مروراً بالتعبيرية الشخصية، تنقل لوحات معرض تشكيلي تنقله اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط سلا القنيطرة ومتحف بنك المغرب إلى غاية 30 أبريل الجاري، زوار متحف بنك المغرب إلى العالم الانفرادي لأزيد من 10 فنانين من ذوي الحاجات الخاصة للتعبير عن ميولاتهم الفنية. ينظم المعرض بشعار 'عقبات الجسد، عقبات الروح: آفاق فنية متعددة، احتفاء باليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة (30 مارس)، ويثبت أن الفن يتجاوز الشروط الإنسانية والاجتماعية للإعاقة، ويمكن للفرد من خلاله المشاركة في الحياة الاجتماعية، إذ وضع الفنانون العشرة بصمة الإنتاج الفني، حيث تخفي الإعاقة وتترك المجال لقوة الإبداع، ويصبح الفن قوام الوجدان وطريقة للتعبير عن الذات، ويغض النظر عن الاختلافات، تنقل اللوحات زوار المعرض إلى العالم الانفرادي لكل فنان للتعبير عن ميولاته الفنية، من خلال استعراض لوحات تشكيلية أبدعها بالوان وأشكال



امتزجت لتفصح عن إبداعات ترقى بالروح إلى معالم الفن الجميل والألوان الساحرة. وكان عبد الطيف الجواهري، والي بنك المغرب، وإبريس البريمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعبد القادر أزريع، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط سلا القنيطرة ونجيب عمور، رئيس الجمعية المغربية لمساندة الأشخاص ذوي التثديث الصبغي، افتتحوا الأسبوع المنصرم، المعرض بمتحف بنك المغرب بالرباط وضم المعرض أعمال أمين التولي، وأحمد ولزرق، ونادية الجوادى، وكريمة وحفي محمد، ومريم بلعقيد، وكوثر عبد الإله، وعمر الغريسي، وكريم ثابت، وعثمان مناني، وصفاء اللبان، وأميمة زويديون، ونسيم كرش، ومحمد بركان، ويساسر البصراوي، ومروان الحارثي، وجمال الرياحي. وكلهم أثبتوا أن الإعاقة تخفي أمام مواهبهم الراقية التي يصفق لها والتي رأت النور بفضل عزيمة هؤلاء المبدعين واستماتتهم، ويفضل جهود التزام أشخاص وهبوا من وقتهم وانفسهم ليساندوا أشخاصا طالما غلت حقوقهم مهمشة.

وأبرز البريمي أهمية هذا اللقاء الإبداعي، موضحاً أنه يجسد روح الشجاعة والعطاء لدى فنانين كسروا قيود الإعاقة بأنماذجهم في عالم الفن التشكيلي الجميل، ويمثلون شباب المستقبل ومغرب الغد، ويساهمون في بناء مغرب الإبداع والسينما والفنون. وأضاف أن تنظيم معرض للفنانين في وضعية إعاقة هو إضافة نوعية ضمن تراكمتها سابقة، براهن عليها من أجل جعل هذه الفئة مرئية وموجودة ضمن جميع مجالات الحضور والإبداع والعطاء. من جهته، قال نجيب عمور إن المعرض التشكيلي بعد نافذة لأنماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بطريقة إبداعية، تعبر عن الاختلافات في شتى تجلياتها، وتذيب كل الفوارق والاختلافات بين أجناسها، مضيفاً أن هؤلاء الفنانين أبانوا عن اختيار وجودي له ارتباط بقوة رغبتهم في الاندماج في المجتمع، وفي إعادة تأويل وضعيتهم، عبر هذه البوابة الثرية والخصبة بصورها ومخيلاتها، والفن باعتباره فضاء للصراع والإشباع، والمعاناة والنور، يمكنهم من منجز مزيج، هو تحقيق نواتهم والحصول على موقع في المجتمع.



## حسن طارق يلامس هيئات الحكامة في الدستور

هسبريس - محمد بلقاسم

الأربعاء 06 أبريل 2016 - 08:05

صدر أخيراً للدكتور حسن طارق، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري بجامعة الحسن الثاني بمدينة سطات، كتاب حول "هيئات الحكامة في الدستور، السياق والبنيات والوظائف"، يرصد من خلاله تحكّم النظام الملكي المغربي في السياسات العمومية عبر هذه المؤسسات.

ويرى البرلماني عن الفريق الاشتراكي أن "هيئات الحكامة تشكل آلية مناسبة لتعويض الوظائف التقليدية للأحزاب والنقابات والحركات الاجتماعية، على مستوى إمداد النظام السياسي بالطلب الاجتماعي والسياسي"، مسجلاً أن هذه الوظائف تتمثل في قيامها "بالمهام نفسها في إطار تصورٍ مُختصرٍ لدورة المطالب، بشكلٍ يسمح للنظام السياسي باستثمار آليةٍ داخليةٍ لطرح القضايا والمشاكل المطروحة على أجندة السياسات العمومية".

وأكد الكاتب في هذا الصدد أن "هذا ما يُمكن هذا النظام في النهاية من التحكم في "حدود" هذه المشاكل، و"نبرة" الخطاب التي يطرحها، وهو ما يعزز في النهاية من شرعيته المبنية على الإنجاز وعلى التقاط أسئلة المجتمع"، مشدداً على أن "هيئات الحكامة تقوم أساساً بوظيفة عقلنة الطُموح البرلماني، إذ تسمح آلية التعيين الملكي داخل هذه الهيئات بتنوع منافذ التنخيب، وبإقامة نوع من التوازن مع النخب الوافدة من عمق التمثيل السياسي، سواءً على مستوى الحكومة أو البرلمان".

وعلى مستوى القرار السياسي، تُشكل الهيئات، حسب الكاتب حسن طارق، "إمكانيةً حقيقيةً للتأثير في القرار السياسي المنبثق من الدائرة البرلمانية للنظام السياسي"، مبرزاً أن "هذا التأثير قد يتخذ صورة تصحيح بعض السياسات وتقييمها".

أما على مستوى دعم تدبير الزمن الإستراتيجي، فهيئات الحكامة، حسب ما جاء في دستور 2011، يورد الكاتب، "تسمح بتشكيل خلفيةٍ مرجعيةٍ مُفترضةٍ للمؤسسة الملكية كفاعلٍ إستراتيجي، مُهتم بتدبير الزمن الذي يتجاوز مدة الولايات الحكومية"، مستدلاً على ذلك بملف "التعليم"، أو بإدارة الملفات الكبرى، مثل القضية الوطنية، أو بتدبير قضايا التوتر الهوياتي والقيمي مثل "الإجهاض".

إلى ذلك أكد الكاتب والبرلماني عن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، في كتابه "مؤسسات الحكامة في الدستور"، أنه "لا يُمكنُ التفكير في وظيفة هيئات الحكامة، وخاصةً الشق المتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دون استحضار بُعد تكريس الالتزامات الدولية للمغرب"، مشدداً على أن "هذه الآليات المؤسسية غير القابلة للالتفاف في مسار الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان".

الأستاذ الجامعي سجل ضمن كتابه أن تخصيص عددٍ كبيرٍ من المقتضيات الدستورية لهيئات الحكامة يبقى تعبيراً عن الموقع الذي أصبحت تحتله هذه المؤسسات، مضيفاً: "في النهاية نبقى أمام هيئاتٍ يمكن أن تُكفي كـ"مؤسسات مُدسّرة"، مُقارنة بالمؤسسات الدستورية "التقليدية"، المرتبطة بالسلط الأساسية، والتي هي الحكومة، والبرلمان، والقضاء"، ومعلناً أن "الدستور نفسه يجعل من حق المشرع أن يخلق هيئاتٍ أخرى للحكامة".



وتبعاً لذلك، يخلص الكاتب ضمن مخرجات كتابه، إلى أن "العنوان المركزي لهذه المرحلة هو الانتقال من صيغة "المشورة" التقليدية الموجهة إلى المؤسسة الملكية فقط، إلى صيغة "الاستشارة" الحديثة الموجهة أساساً إلى كل من البرلمان والحكومة"، معتبراً أن "عمل هذه الهيئات أصبح محكوماً بـ"تأويل" برلماني متقدم لنظامنا السياسي، وبطبيعة "سلطة الاستشارة" داخله"، لينبه إلى أنه "مع التقدم الكبير في استقلالية هذه الهيئات تجاه الحكومة، بل وحتى البرلمان، فإن هامش استقلاليتها يظل محدوداً في كثير من الحالات تجاه المؤسسة الملكية".

"التفكير في علاقة هيئات الحكامة بدورة السياسات العمومية يُجلب بالضرورة على تعزيز هذه الهيئات لصنف السياسات العمومية التقنية والضبطية، كتعبير عن مخرجات الوظائف المتجددة للدولة، كما يقتضي استحضار دور هذه المؤسسات في عملية "الوضع فوق الأجندة"، يقول الكاتب ضمن أهم الخلاصات التي خرج بها، موضحاً أن من بين ذلك "مشاريع قضايا جديدة يُفترض أن تشكل مواضيع لسياسات عمومية جديدة، كحالة السياسة الوطنية للهجرة، **ودور المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، كما تقتضي استحضار مساهمات هذه الهيئات في بناء مرجعيات بعض السياسات".

من جهةٍ أخرى، فإن هيئات الحكامة، حسب الكاتب، "سُهم في ترسيخ ثقافة تقييم السياسات العمومية، من خلال الصلاحيات الذاتية المسندة إليها، والتي ترتبط في كثير من الحالات بتتبع وتقييم السياسات ذات الصلة بموضوع عملها"، مضيفاً إليها "دعم وظيفة البرلمان في تقييم السياسات العمومية، على الشكل الذي افترضه النظام الداخلي لمجلس النواب، وهو يتصور إمكانية الاستناد على مخرجات هيئات الحكامة، المنجزة بطلبٍ منه، لتقييم واحدة من السياسات العمومية".



## معتقلو اكديم إيزيك يعلقون إضرابهم عن الطعام وانجاز مزيان للمجلس الوطني لحقوق الانسان

on: 2016/04/06 11:45:35  
In: أش واقف الرئيسية لا يوجد تعليقات

الوالى البوهالى العيون ///

علمت "كود" من مصادر موثوقة أن معتقلي اكديم إيزيك "23" بسجن الزاكي بسلا، أقدموا على تعليق إضرابهم عن الطعام و الذي استمر لـ 36 يوما متواصلا، للمطالبة بإعادة محاكمتهم امام المحاكم المدنية بدل العسكرية التي مثلوا امامها و أقرت ضدهم فترات سجنية طويلة يوم 17 فبراير 2013.

و حسب أحد ذوي المعتقلين لـ "كود" فقرار تعليق الإضراب عن الطعام جاء بعد إلحاح كبير من عائلات المعتقلين و كذا بطلب من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و تدخل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان كوسيط بعد جولات من الحوار كانت قد اجرتها معهم، إثر تدهور حالتهم الصحية.

و أضاف المتحدث لـ "كود" ان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان قد قدم التزامات بخصوص التنسيق مع محامين بهدف تسريع المسطرة القضائية المتعلقة بمحاكمة النقض و التوعد باحترام حقوق المعتقلين وفق حالة المعتقلين السياسيين و الرأي.

<http://www.qoud.ma/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%88-%D8%A7%D9%83%D8%AF%D9%8A%D9%85-%D8%A5%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%82%D9%88%D9%86-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D9%87%D9%85-%D8%B9%D9%86-%D8%A7-211044/>





المجلس الوطني لحقوق الإنسان  
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME  
Conseil national des droits de l'Homme



## شباب فاعل.. بيئة متوازنة

أضيف في 05 أبريل 2016 الساعة 32 : 16

شيخي محمد

مشاركة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة مراكش أسفي: بشراكة مع مجلس مدينة مراكش، و مؤسسة فردريك ناومان من أجل الحرية (F.F.N) والفيدرالية الألمانية للجامعات الشعبية. (Dvv international) وبتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم مركز التنمية لجهة مراكش-تانسيفت الحوز النسخة 13 للجامعة الربيعية حول موضوع: "الشباب والمواطنة: في ظل التغيرات المناخية"، تحت شعار: "شباب فاعل.. بيئة متوازنة". من 08 إلى 10 أبريل 2016 بالمركب التربوي أغبالو أوريكة إقليم الحوز.

<http://alwahda.info/news13018.html>

06/04/2016

Conseil national des droits de  
l'Homme

9

www.cndh.org.ma



## معتقلي أكديم أزيك يعلقون اضرابهم عن الطعام لهذه الأسباب

أبريل 5, 2016

بعد 37 يوما من الاضراب المفتوح عن الطعام. وبناء على التدهور الخطير للحالة الصحية لجميع المضربين.

وبناء على طلب عائلاتنا من أجل إنقاذ حياة كافة المضربين وبالإضافة لمطلب الجماهير الصحراوية والمنظمات الصديقة ومنظمات حقوق الإنسان واصدقائنا في كل أنحاء العالم إضافة إلى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

**وبناء على الالتزامات التي قدمتها الدولة المغربية ممثلة بعناصر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي الذين التقيناهم اليوم الثلاثاء نيسان 2016 والذين من خلالهم توعد هذا الخير بالتنسيق مع محامين بهدف تعجيل المسطرة القضائية أمام محكمة النقض بالإضافة بتعهده باحترام جميع حقوقنا كمعتقلين سياسيين**

بناء على كل هذا نعلن للرأي العام الوطني و الدولي تعليقنا إضراب المفتوح إلى غاية تحقيق مطلبنا الرئيسي في الحرية و إطلاق سراحنا بدون قيد أو شرط

تشبثنا بجميع حقوقنا التي تكفلها لنا القوانين والتشريعات الدولية

نطالب الجميع بتكثيف الضغط على الدولة المغربية من أجل إطلاق سراحنا و تنفيذ جميع إلتزاماتها الدولية

<http://www.sahranews.com/news15674.html>

<http://nabdsahara.com/4697-2/>

06/04/2016

Conseil national des droits de  
l'Homme

4

www.cndh.org.ma

## قانون محاربة العنف بين أيادي البرلمانيين ومخاوف من تعثره مجددا

أحالت الحكومة مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء على مجلس النواب، بعد أسابيع من المصادقة عليه في مجلس الحكومة.

ومن المرتقب أن يتم الشروع في دراسة هذا النص في لجنة القطاعات الاجتماعية في الغرفة الأولى، بعد برمجته في غضون الأسابيع المقبلة، وفق ما أفادت مصادر من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، لـ "اليوم 24"، والتي عبرت عن تخوفها من تعثر المصادقة عليه خلال الولاية الحكومية الحالية.

فحسب المصادر ذاتها، من المتوقع أن يقوم البرلمانيون بإحالة مشروع القانون على **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لإبداء رأيه فيه، علاوة على تنظيم مجموعة من الأيام الدراسية والندوات بالموازاة مع تدارس النص في اللجنة، الأمر الذي يمكن أن يستغرق مدة تفوق الستة أشهر التي بقيت في عمر حكومة عبد الإله بنكيران.

ويذكر ان مشروع قانون العنف ضد النساء عرف مخاضا كبيرا، حيث تم إرجاء المصادقة عليه بعد إحالته على مجلس الحكومة قبل سنوات، بسبب ملاحظات بعض مكونات الأغلبية عليه، لتتم المصادقة عليه شهر مارس الماضي.

وتنتقد الجمعيات الحقوقية النسائية النص الجديد، حيث قدمت حوله مجموعة من الملاحظات، وأعلنت أنها ستواكب تدارسه تحت القبة التشريعية بالاحتجاجات والمرافعات لتعديل الصيغة التي جاء بها.



## ابطال اكديم ازيك يعلقون اضرابهم عن الطعام.

5 أبريل, 2016

توصلت هيئة متابعة الاضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه المعتقلون السياسيون الصحراويون - مجموعة اكديم ازيك- بالبلاغ التالي الذي تقرر بموجبه تعليق الاضراب.

بلاغ لجنة الاضراب عن مجموعة اكديم ازيك.

تعليق الاضراب.

بعد 36 يوما من الاضراب المفتوح عن الطعام. وبناء على التدهور الخطيرة للحالة الصحية لجميع المضربين.

وبناء على طلب عائلاتنا من أجل إنقاذ حياة كافة المضربين وبالإضافة لمطلب الجماهير الصحراوية والمنظمات الصديقة ومنظمات حقوق الإنسان واصدقائنا في كل أنحاء العالم إضافة إلى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

**وبناء على الالتزامات التي قدمتها الدولة المغربية ممثلة بعناصر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي الذين التقيناهم اليوم الثلاثاء نيسان 2016 والذين من خلالهم توعد هذا الاخير بالتنسيق مع محامين بهدف تعجيل المسطرة القضائية أمام محكمة النقض بالإضافة بتعهده باحترام جميع حقوقنا كمعتقلين سياسيين بناء على كل هذا نعلن للرأي العام الوطني و الدولي تعليقنا إضراب المفتوح إلى غاية تحقيق مطلبنا الرئيسي في الحرية و إطلاق سراحنا بدون قيد أو شرط.**

تشبثنا بجميع حقوقنا التي تكفلها لنا القوانين والتشريعات الدولية

نطالب الجميع بتكثيف الضغط على الدولة المغربية من أجل إطلاق سراحنا و تنفيذ جميع إلتزاماتها الدولية.

و في الأخير نشيد نحن مجموعة إكديم ازيك بنضلات شعبنا و مؤازرتها لنا في

معركة الحرية او الشهادة.

عن المعتقلين السياسيين الصحراويين

مجموعة كدسم ازيك

05/04/2016 سجن سلا الزاكي

وللاشارة فإن مجموعة اكديم ازيك خاضت اضرابا مفتوحا عن الطعام منذ فاتح مارس 2016، ودعت لتشكيل هيئة للمتابعة مكنونة من جمعيات حقوقية صحراوية و ممثلين عن هيئة الدفاع والعائلات

وقد دام الاضراب 36 يوما رغم الوضعية الصحية المزرية للمضربين ورغم مخلفات سنوات الاعتقال و روااسب التعذيب والمعاملة السيئة التي كابدها ابان وبعد اعتقالهم قبل 5 سنوات.

<http://www.adamir.net/?p=18530>

<http://futurosahara.net/?p=19448>

06/04/2016

Conseil national des droits de  
l'Homme

3

www.cndh.org.ma

## فيدريكا موغيريني ترفض بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب

6 أبريل، 2016

رفضت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي من مجموعة اليسار الموحد الأوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب.

وأكدت موغيريني في معرض جوابها على سؤال للنائب البرتغالي الشيوعي جوجو فييرا أن ” **الاتحاد الأوروبي في اتصال دائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانته الجهوية** ” و” يدعم مسلسل الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، طبقا للدستور الجديد “.

وأشاد الاتحاد الأوروبي في العديد من المناسبات بانخراط المغرب في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون وإصلاح القضاء. وكان مجلس الشراكة المغرب الاتحاد الأوروبي المنعقد في 14 دجنبر الماضي ببروكسل قد نوه بالجهود التي تبذلها المملكة في هذا المجال، منوها باستمرار المسلسل الديمقراطي وتفعيل الدستور. كما أبرز الشراكة المغربية الأوروبية في مجال إصلاح القضاء.

وفي ردها على سؤال آخر للنائب الأوروبي حول الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أكدت موغيريني ان هذا الاتفاق يبقى ” قائما من وجهة نظر القانون الدولي “، مؤكدة على أن قرار المحكمة الأوروبية ” ليس له أي تأثير على الاتفاقيات التي وقعتها المملكة “.

[http://www.alqalamlhor.com/2016/04/blog-post\\_92.html](http://www.alqalamlhor.com/2016/04/blog-post_92.html)

<http://telexpresse.com/news50814.html>

<http://www.hibapress.com/details-69694.html>

<http://www.ahdath.info/?p=165868>

## دور الفن والإبداع في تنمية قدرات الأطفال في وضعية إعاقة موضوع لقاء بإقليم الدريوش بلاغ صحفي

تنظم **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور** بتنسيق مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالدريوش لقاء حول "دور الفن والإبداع في تنمية قدرات الأطفال في وضعية إعاقة"، وذلك يوم الثلاثاء 5 أبريل 2016 بمدرسة ميضار على الساعة العاشرة صباحا.

وسيسلط هذا اللقاء الضوء على دور التعبير الفني بكل أنواع في تطوير مهارات وقدرات الأطفال عموما لاسيما ذوي الإعاقة، من خلال تعزيز ثقتهم بنفسهم وتشجيعهم على الانفتاح على العالم الخارجي. كما يسعى إلى إبراز أهمية أعمال الحق في التعليم كإطار أمثل لولوج هؤلاء الأطفال للتربية الفنية واكتشاف الإبداع، وذلك بهدف إدماجهم بالمجتمع لتمكينهم من المشاركة الكاملة في مختلف جوانب الحياة كما تنص على ذلك المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي إعاقة التي صادق عليها المغرب سنة 2009.

وسيعرف هذا اللقاء تنظيم ورش للتعبير الحر لفائدة 20 طفلا في وضعية إعاقة بالإضافة إلى عرض أعمال فنية من صنعهم.

يذكر أن هذا اللقاء يندرج في إطار استكمال البرنامج السنوي للجنة الجهوية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا في إطار تتبع اللجنة لموضوع "الإعاقة و الإبداع" الذي شكل محور مساهمتها برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي شارك بالمعرض الدولي للنشر والكتاب في فبراير 2016 تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة".

تذكير

النشاط : دور الفن والإبداع في تنمية قدرات الأطفال في وضعية إعاقة

التاريخ والتوقيت: 5 أبريل 2016 على الساعة العاشرة صباحا

المكان : مدرسة ميضار بالدريوش

للاتصال : اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور (05.39.98.59.71)

[http://www.driouchcity.net/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9\\_a16636.html](http://www.driouchcity.net/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9_a16636.html)



## اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الحسيمة تنظم أنشطة لفائدة الاطفال في وضعية اعاقة

كتبه: حسيمة سيتيفي: أبريل 06, 2016

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الحسيمة – الناظور، في مدرسة ميضار في الدريوش، لقاء حول موضوع “دور الفن والإبداع في تنمية قدرات الأطفال في وضعية إعاقة”.

وحسب بلاغ للجنة فإن هذا اللقاء، الذي سينظم بتنسيق مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في الدريوش، سيسلط الضوء على دور التعبير الفني بكل أنواعه في تطوير مهارات وقدرات الأطفال عموما لاسيما ذوي الإعاقة، من خلال تعزيز ثقتهم بالنفس وتشجيعهم على الانفتاح على العالم الخارجي، كما سيشجع الفرصة لإبراز أهمية أعمال الحق في التعليم كإطار أمثل لولوج هؤلاء الأطفال للتربية الفنية واكتشاف الإبداع، وذلك بهدف إدماجهم في المجتمع لتمكينهم من المشاركة الكاملة في مختلف جوانب الحياة كما تنص على ذلك المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي إعاقة التي صادق عليها المغرب عام 2009، وسيتم، في إطار هذه التظاهرة، تنظيم ورش للتعبير الحر لفائدة 20 طفلا في وضعية إعاقة بالإضافة إلى عرض أعمال فنية من صنعهم.

ويندرج هذا اللقاء، في إطار استكمال البرنامج السنوي للجنة الجهوية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذلك في إطار تتبع اللجنة لموضوع “الإعاقة والإبداع” الذي شكل محور مساهمتها برواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال المعرض الدولي للنشر والكتاب في فبراير/شباط 2016.



## انطلاق مكافحة شغب الملاعب

10/04/16

آخر ساعة

ظاهرة الأطفال في نزاع مع القانون والتي تساهم ظاهرة الشغب في استفحالها نظراً لتورط أعداد مهمة من الأحداث في أعمال الشغب دون إدراك العواقب الوخيمة. من جهته، أكد نائب المركز المغربي للشباب والتحويلات الديمقراطية، حسام هاب، على أهمية احتواء هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع المغربي، عبر الانفتاح على المؤسسات التعليمية لزرع قيم المواطنة والحفاظ على سلامة المواطن والمؤسسات الرياضية. وأضاف أن هذه الحملة الجهوية للوقاية من العنف المرتبط بالمنافسات الرياضية تشكل بداية لفهم أسباب هذه الظاهرة والعمل على محاربتها بمعنية كافة الشركاء. وأبرز المدير

الإقليمي للتربية والوطنية والتكوين المهني، عبد اللطيف شوقي، من ناحيته، الاستراتيجية المعتمدة من قبل الوزارة لإشاعة قيم المواطنة، ونبد العنف، داعياً، في هذا الصدد، "مجلس التلاميذ"

للعمل على إنجاح هذه المبادرة التربوية وكذا وضع اقتراحات من شأنها توعية النشء من أجل محاربة هذه الظاهرة الدخيلة. من جانبه، أبرز العميد الممتاز نجيب العزوزي (المديرية العامة للأمن الوطني)، الجهود التي تقوم بها المديرية قبل وبعد المباريات والتظاهرات الرياضية بالجهة وذلك من أجل توفير المناخ الملائم وحماية المتفرجين والمواطنين بصفة عامة وكذا المنشآت الرياضية والممتلكات. ●

### المبادرة تروم المساهمة في الجهود الرامية للحد من ظاهرة العنف.

انطلقت، أول أمس الاثنين بالثانوية الجهوية ابن منظور بالدار البيضاء، الحملة الجهوية للوقاية من العنف المرتبط بالمنافسات الرياضية التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات. وتهدف اللجنة وشركاؤها من هذه المبادرة الخروج بخلاصات أولية من شأنها بلورة إضحية لقاء موسع يعقد أواخر شهر أبريل الجاري يجمع مختلف الفاعلين المعنيين بالحد من هذه الظاهرة على مستوى الجهة، بغية وضع

خطة عمل مشتركة وشمولية تراعي الأبعاد التربوية والأمنية والاجتماعية للظاهرة وفق مقاربة تشاركية. وأوضحت رئيسة اللجنة سميثة رياحة، في كلمة بالمناسبة، أن هذه المبادرة، المنظمة تحت

شعار "لنقف جميعاً ضد العنف"، تروم المساهمة في الجهود الرامية للحد من ظاهرة العنف والشغب خلال التظاهرات الرياضية خاصة مباريات كرة القدم عبر نهج مقارنة ترسخ التربية على مبادئ السلوك الحضاري والمواطنة وحقوق الإنسان كوسيلة للحد من هذه الظاهرة خاصة المرتبطة بالرياضة. وأضافت أن هذه الحملة، المنظمة إلى غاية ثامن أبريل، تسعى للمشاركة في الحماية من

## بالصور وفيديو : دور الفن والإبداع في تنمية قدرات الأطفال في وضعية إعاقة” موضوع لقاء بميضر

الأحد 3 أبريل 2016

ميضر سيتي.أنفو :

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناظور** بتنسيق مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالدريوش لقاء حول ” دور الفن والإبداع في تنمية قدرات الأطفال في وضعية إعاقة ”، وذلك يوم الثلاثاء 5 أبريل 2016 بمدرسة ميضر على الساعة العاشرة صباحا، وذلك بحضور السيد نائب المندوب الإقليمي بناية التعليم بإقليم الدريوش، ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مجموعة من مدراء المؤسسات بإقليم الدريوش، وبعد الأطر الإدارية بمدارس ميضر .

وافتتح اللقاء بكلمة ترحيبية للسيد ” آيت كرو محمد ” مدير مدرسة ميضر، بعده استمع الحضور الكريم لآيات بينات من الذكر الحكيم، لتعطي الكلمة لكل من رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والسيد المندوب اللذان تطرقا لدور التعبير الفني بكل أنواعه في تطوير مهارات وقدرات الأطفال عموما لاسيما ذوي الإعاقة، من خلال تعزيز ثقتهم بنفسهم وتشجيعهم على الانفتاح على العالم الخارجي، كما يسعى إلى إبراز أهمية أعمال الحق في التعليم كإطار أمثل لولوج هؤلاء الأطفال للتربية الفنية واكتشاف الإبداع، وذلك بهدف إدماجهم بالمجتمع لتمكينهم من المشاركة الكاملة في مختلف جوانب الحياة كما تنص على ذلك المادة 24 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي إعاقة التي صادق عليها المغرب سنة 2009 .

واختتم اللقاء بإقامة مأدبة شاي على الحضور الكريم .



<http://www.midarhoy.com/?p=38765>



## Droits de l'homme

# Federica Mogherini recadre un eurodéputé au sujet des allégations mensongères sur le Maroc

avril 06, 2016

Droits de l'homme: Federica Mogherini recadre un eurodéputé au sujet des allégations mensongères sur le Maroc

La haute représentante de l'Union européenne pour les affaires étrangères et la politique de sécurité, Federica Mogherini, a éconduit sèchement un eurodéputé du groupe de la gauche unitaire européenne au sujet d'allégations mensongères sur les droits de l'homme au Maroc.

«L'UE est en contact régulièrement avec le **Conseil national des droits de l'homme** et ses délégations régionales et soutient le processus de réformes démocratiques au Maroc, conformément à la nouvelle Constitution», a affirmé Mme Mogherini dans sa réponse à une question de l'eurodéputé portugais, le communiste João Ferreira. L'Union européenne a salué à plusieurs occasions l'engagement du Maroc en matière des droits de l'homme, de la consolidation de la démocratie, de l'Etat de droit et la réforme de la justice.

Le dernier Conseil d'association Maroc-UE, tenu le 14 décembre dernier à Bruxelles, s'est d'ailleurs félicité des efforts déployés par le Royaume en la matière, saluant la poursuite du processus de réforme démocratique et la mise en œuvre de la Constitution. Le Conseil a également mis en exergue le partenariat maroco-européen dans le domaine de la réforme de la justice.

Répondant à une autre question de l'eurodéputé sur l'accord agricole Maroc-UE, Mme Mogherini a précisé que cet accord reste «valable du point de vue du droit international», précisant que l'arrêt du tribunal européen «n'a aucune incidence sur les accords conclus avec le Royaume».



## Mogherini éconduit sèchement un eurodéputé

La haute représentante de l'Union européenne pour les Affaires étrangères et la politique de sécurité, Federica Mogherini a éconduit sèchement un eurodéputé du groupe de la gauche unitaire européenne au sujet d'allégations mensongères sur les droits de l'homme au Maroc. "L'UE est en contact régulièrement avec le Conseil national des droits de l'homme et ses délégations régionales" et "soutient le processus de réformes démocratiques au Maroc, conformément à la nouvelle Constitution", a affirmé Mme Mogherini dans sa réponse à une question de l'eurodéputé portugais, le communiste João Ferreira. L'Union européenne a salué à plusieurs occasions l'engagement du Maroc en matière des droits de l'homme, de la consolidation de la démocratie, de l'Etat de droit et la réforme de la justice. Le dernier Conseil d'Association Maroc-UE, tenu le 14 décembre dernier à Bruxelles, s'est d'ailleurs félicité des efforts déployés par le Royaume en la matière, saluant la poursuite du processus de réforme démocratique et la mise en œuvre de la Constitution. Le Conseil a également mis en exergue le partenariat maroco-européen dans le domaine de la réforme de la justice. Répondant à une autre question de l'eurodéputé sur l'accord agricole Maroc-UE, Mme Mogherini a précisé que cet accord reste "valable du point de vue du droit international", précisant que l'arrêt du tribunal européen "n'a aucune incidence sur les accords conclus avec le Royaume".

## Lancement d'une campagne régionale pour la prévention de la violence lors des manifestations sportives

Une campagne régionale pour la prévention de la violence lors des manifestations sportives a été lancée, lundi à Casablanca, à l'initiative de la **Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de la région de Casablanca-Settat**.

A travers cette campagne, qui se poursuivra jusqu'au 8 avril, la CRDH et ses partenaires ambitionnent d'élaborer une plate-forme pour une rencontre élargie, prévue fin avril, qui réunira les différents acteurs concernés au niveau régional dans l'objectif de mettre en place, selon une approche participative, un plan d'action commun pour la prévention de la violence lors des manifestations sportives.

Intervenant à cette occasion, la présidente de la CRDH, Soumicha Riyaha, a indiqué que cette initiative se veut une contribution aux efforts de prévention du fléau de la violence lors des manifestations sportives, notamment les matchs de football, selon une approche privilégiant l'éducation aux principes de citoyenneté et des droits de l'Homme et le comportement civique comme étant une méthodologie efficace pour prévenir la violence en général, et dans le sport en particulier.

Cette campagne vise également à prévenir le phénomène des enfants en conflit, notamment pendant les manifestations sportives, en raison de l'implication d'un nombre important de mineurs dans ce type de violence sans se rendre compte des conséquences sociales et juridiques graves de leurs actes, a-t-elle dit, rapporte la MAP.

De son côté, le vice-directeur du Centre marocain pour la jeunesse et les transitions démocratiques (CMJTD), Houssam Hab, a mis l'accent sur le rôle de l'éducation dans la consolidation des valeurs de citoyenneté et la préservation de la sécurité des citoyens et des infrastructures sportives. Cette campagne, qui se présente comme un mécanisme préventif contre la culture de la violence dans l'espace public, permettra de mieux comprendre les origines et les conséquences de ce phénomène, a-t-il poursuivi.

Selon les organisateurs, la campagne cible principalement les élèves des établissements scolaires afin de les sensibiliser aux valeurs nobles du sport à travers des ateliers de formation et de sensibilisation.

Bénéficieront de ces ateliers plus de 300 élèves issus d'une quarantaine d'établissements d'enseignement secondaire relevant de la région Casablanca-Settat. Ces ateliers seront axés sur deux axes, à savoir "Le rôle de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme dans la prévention de la violence lors des manifestations sportives" et "La violence lors des manifestations sportives: cadre juridique et effort de la Direction générale de la sûreté nationale en matière de prévention".

Les ateliers seront encadrés par des membres de la CRDH, du CMJTD et de la Direction générale de la sûreté nationale, en présence de joueurs des clubs du Raja, du Wydad et du Difaa Hassani d'El Jadida.

Cette campagne est organisée en partenariat avec le CMJTD, les directions provinciales de l'éducation nationale d'Anfa, de Bernoussi, d'El Fida-Derb Sultan et d'El Jadida, la préfecture de Police de Casablanca et les clubs du Raja et du Wydad et du Difaa Hassani d'El Jadida, ainsi que les directions provinciales de la jeunesse et des sports d'Anfa et d'El Fida.

## Federica Mogherini réitère le caractère stratégique des relations Maroc-UE

La Haute représentante de l'Union européenne (UE) pour les Affaires étrangères et la Politique de sécurité, Federica Mogherini, a réitéré l'importance du Maroc en tant que partenaire stratégique sur diverses questions cruciales, telles que la lutte contre le terrorisme, la gestion des problèmes liés à la migration et les énergies renouvelables.

«Le Maroc est un partenaire clé dans le voisinage sud», a affirmé Mme Mogherini, en réponse à la lettre que lui avait adressée un groupe de députés européens sur la nécessité pour l'UE de renforcer ses relations avec le Royaume.

«Il y a beaucoup de défis à relever, que nous devons affronter ensemble. C'est pourquoi il est important que nous renforçons nos efforts, non seulement pour poursuivre notre coopération, mais pour la consolider dans tous les domaines que nous avons abordés avec succès au cours des dernières années», a ajouté la chef de la diplomatie européenne.

En réponse à une lettre que lui a adressée le député européen Gilles Pargneaux, Federica Mogherini a, par ailleurs, salué l'engagement du Maroc en matière migratoire en rappelant que le Royaume bénéficie depuis 2008 du statut avancé, «significatif du stade avancé de nos relations qui couvrent de nombreux domaines dans lesquels nous coopérons efficacement et avec succès depuis de longues années ».

Elle a indiqué que l'UE veut «maintenir ces liens privilégiés qui nous unissent, car cette coopération se fait dans notre intérêt mutuel», ajoutant que les deux partenaires doivent continuer à affronter ensemble de nombreux défis tels que les plus pressants comme la migration, la sécurité et le terrorisme. Et Mme Mogherini d'ajouter : « Il est important que l'UE et le Maroc puissent mettre leurs relations en perspective pour saisir toute l'importance de la nécessité de continuer et d'approfondir notre coopération».

A signaler, par ailleurs, que la Haute représentante de l'Union européenne pour les Affaires étrangères et la Politique de sécurité a éconduit sèchement un eurodéputé du groupe de la gauche unitaire européenne au sujet d'allégations mensongères sur les droits de l'Homme au Maroc.

«L'UE est en contact régulièrement avec le **Conseil national des droits de l'Homme** et ses délégations régionales» et « soutient le processus de réformes démocratiques au Maroc, conformément à la nouvelle Constitution», a affirmé Mme Mogherini dans sa réponse à une question de l'eurodéputé portugais, le communiste Joao Ferreira.

Répondant à une autre question de l'eurodéputé sur l'accord agricole Maroc-UE, Mme Mogherini a précisé que cet accord reste «valable du point de vue du droit international», précisant que l'arrêt du tribunal européen «n'a aucune incidence sur les accords conclus avec le Royaume».





Mbarka Bouaida au Club de L'Economiste

4705/4.5  
67

# Dossier du Sahara: Pourquoi le Maroc va rester vigilant

- Rapport ONU: Le risque de partialité persiste
- La ministre souhaite un document court et factuel
- Réoccuper le terrain de la société civile

«NOUS voulons que le rapport de l'ONU soit court, factuel et extrêmement objectif, sans le moindre jugement de valeur. L'envoyé personnel qui rédige ce rapport au nom du secrétaire général doit rester tout à fait neutre dans le traitement de cette question. Malheureusement, cela n'a pas été toujours le cas». Dans la bouche de Mbarka Bouaida, ministre déléguée aux Affaires étrangères et à la Coopération, qui était l'invité du



Pour Bouaida, un travail d'amélioration de l'efficacité diplomatique sur le Sahara consiste à corriger les contre-vérités historiques sur la légitimité des arguments marocains (Ph. Jarfi)

## Langage international

**SUR** la diplomatie parlementaire, le credo de Mbarka Bouaida, qui a été députée et a participé à plusieurs missions à l'étranger, est clair. Il s'agit de «moderniser et simplifier les messages pour utiliser un langage international». Les ONG ont également besoin de formation dans le domaine du langage internationalisé. C'est le CNDH qui se charge de cette tâche pour les associations. Toutefois, la ministre reconnaît l'amélioration de la communication parlementaire autour du sujet. □

tique», a souligné Bouaida. Pour elle, la volonté de l'équipe du SG pour enterrer le plan d'autonomie est manifeste. Pour convaincre, elle donne l'exemple de la lettre que le SG adresse pour rappeler la nécessité de trouver une solution à ce différend. Cette fois, et à la veille de l'anniversaire de la Marche verte, et le déplacement royal dans les provinces du Sud, le message de Ban Ki-moon n'a laissé aucune place au dialogue: «le Maroc bloque le processus et il faut reconfigurer tout le dossier, avec une autre solution». Cette sortie s'inscrit dans la stratégie d'attaque contre le Maroc, contenue déjà dans le rapport de 2014 où Christopher Ross voulait revoir «le statut du Sahara comme territoire non autonome». Chose que le Conseil de sécurité n'évoque plus en

Club de L'Economiste vendredi dernier, ces propos ne sont pas de la rhétorique. Rabat ne se fait pas d'illusions. Après les derniers développements du dérapage du secrétaire général de l'ONU, le rapport, qui sera présenté ce vendredi, ne pourra être que partial, une occasion pour épingle le Maroc et prendre ainsi sa revanche. Qu'importe la partialité de ce document, «nous souhaitons que la résolution soit technique, avec le maintien des paramètres de la solution poli-



raison du cadre de la solution politique. L'envoyé personnel voulait que «2015 soit l'année d'évaluation et de remise en cause en vue de reprendre les négociations sans préalable». En outre, certains fonctionnaires de l'ONU, proches du SG, sont réceptifs aux discours indépendantistes. Ils confondent le Maroc et le Soudan, et parfois vont jusqu'à comparer le dossier du Sahara à la Palestine.

Avec autant de confusions, le Maroc n'est-il pas absent au niveau de la communication? La ministre le reconnaît: «Ils ont occupé le terrain de la société civile beaucoup plus que nous. De même, la diplomatie algérienne est totalement mobilisée et active contre le Maroc. C'est une guerre diplomatique et médiatique, il ne faut pas se leurrer». Il s'agit de rester confiant et ferme pour gagner cette ba-

taille, dit-elle. Sur le terrain, la question ne se pose pas. «Le Maroc est dans son Sahara et le Sahara dans son Maroc. Pour la perception, c'est une autre paire de manches. Et là un travail de diplomatie publique, parallèle et officieuse manque. «Je pense qu'il y a un vrai rattrapage à

faire, ne serait-ce que pour corriger les erreurs monumentales qui touchent l'histoire du Maroc», selon Bouaïda. «Attention, prévient la ministre, il ne faut surtout pas permettre que cette histoire soit revisitée par d'autres». La création d'une direction de la diplomatie publique au dé-

partement des Affaires étrangères répond à ces préoccupations. □

M. C.



Pour réagir à cet article:  
[courrier@leconomiste.com](mailto:courrier@leconomiste.com)

## Stratégie de la fermeté

DANS une approche basée sur le dialogue, la stratégie de fermeté commence à donner ses fruits. On l'a vu avec la riposte marocaine au jugement du Tribunal européen au sujet de l'accord agricole. Finalement, l'UE a fait appel en référé, près la Cour européenne. Avec l'ONU, le Maroc s'est montré extrêmement ouvert, très coopératif. En effet, depuis le cessez-le-feu, il a fait preuve d'initiatives. Rabat est à l'origine du référendum que la Minurso devait prendre en charge. L'ONU l'a jugé inapplicable. Ensuite, cette institution a lancé un appel aux parties pour trouver une solution politique. En 2007, le Maroc a proposé le plan d'autonomie dans les provinces du Sud, reconnu dans toutes les résolutions comme une «solution juste, sérieuse, crédible et qui pourrait être une bonne base pour les négociations». Aujourd'hui, les adversaires veulent revenir au référendum, en attaquant le Maroc sur deux aspects: les droits de l'homme et la question des ressources naturelles. Or, Rabat s'est aperçu que les pays amis ne considèrent pas le Sahara comme un dossier prioritaire. Il est laissé dans la case des négociations une ou deux fois par an, tout en tenant compte des équilibres régionaux. Pour le Maroc, «il est temps de trouver une solution définitive et les pays amis doivent assumer leurs points de vue», indique Mbarka Bouaïda. Les membres du Conseil de sécurité, particulièrement ceux avec qui le Maroc entretient un partenariat stratégique ou une amitié forte et qui reconnaissent le plan d'autonomie, devraient appuyer les négociations dans ce sens. □





## ANALYSE

### Bouaida au Club de L'Economiste

# Rabat ne veut plus se laisser faire!

4765 / 4-5-6-x



- La politique de fermeté est un choix délibéré pour rompre avec les concessions
- 45% des nouveaux ambassadeurs ont reçu leurs agréments
- De nouvelles ambassades prévues en Afrique et en Amérique latine

«LE Maroc a fait beaucoup de concessions dans le passé. Il était temps d'arrêter cela et de dire la vérité». C'est l'explication de Mbarka Bouaida, ministre délégué aux Affaires étrangères, concernant la nouvelle politique de fermeté adoptée par la diplomatie marocaine, considérée comme «un choix délibéré». Une approche adoptée dans différentes crises ayant survécu ces derniers mois entre le Maroc et certains Etats. Suède, Union Européenne ou encore le secrétaire général des Nations unies... autant de crises où Rabat s'est montrée intransigeante. Pour Bouaida, qui était l'invité du Club de L'Economiste, vendredi dernier, «c'est un choix délibéré du Maroc, qui est en droit de défendre son intégrité territoriale». Les responsables européens l'ont «parfaitement compris». «Les contacts ont repris avec l'UE sur cette base, suite à la visite de Federica Mogherini», a noté le ministre, qui a fait savoir que les deux parties travaillent actuellement dans le cadre d'une forte coordination entre des équipes où plusieurs départements sont représentés.

Globalement, la nouvelle orientation de la diplomatie marocaine est adossée à un véritable travail de fond, qui mise sur une redynamisation de l'action au niveau central, mais aussi des chancelleries. Le grand mouvement des ambassadeurs, validé en Conseil des ministres en février dernier, s'inscrit dans cette logique. L'idée est de donner un coup de fouet à la dynamique diplomatique dans les différentes capitales. Concrètement, il s'agissait de répondre à des demandes en interne, puisque plusieurs directeurs au ministère des Affaires étrangères étaient en attente de promotion. Ce qui «participait à un certain blocage administratif, a reconnu le ministre. L'idée est aussi «d'adapter les profils aux postes». La refonte du mode opératoire de la diplomatie marocaine passe par une rupture avec certaines pratiques où des ambassadeurs restaient en poste pendant 15



Le Maroc opte désormais pour la fermeté dans son combat contre les adversaires de son intégrité territoriale. Une nouvelle approche adoptée notamment face aux derniers dérapages de Ban Ki-moon (Ph Bziouat)

ans, alors que le mandat est censé être de 4 ans renouvelables une fois. D'autres diplomates n'étaient pas adaptés aux postes qu'ils occupaient. Aujourd'hui, de nouveaux profils font leur entrée dans le réseau des représentations diplomatiques du Maroc. Sur les 73 ambassadeurs concernés par ce mouvement, 90% sont des diplomates de carrière. Mais le choix a également porté sur d'autres profils, notamment des membres de partis politiques, des opérateurs économiques ou

estime qu'elle est «nécessaire, et devra créer une vraie dynamique dans les ambassades». Le Maroc prévoit l'ouverture de nouvelles ambassades, dont 6 prévues en Afrique et d'autres en Amérique latine. Cette diplomatie agressive peut être salutaire, dans la mesure où c'est dans ces deux continents où les adversaires du Maroc sont les plus actifs, surtout pour des raisons idéologiques.

Dans cette réorganisation du réseau diplomatique, la parité semble de mise.

est de 25%. Aujourd'hui, près de deux mois après l'adoption de ces nominations par le Conseil des ministres, la liste officielle des nouveaux ambassadeurs se fait toujours attendre. Pour Bouaida, le processus est en cours, dans la mesure où il est nécessaire d'avoir l'agrément de ces diplomates auprès des Etats d'accueil, avant l'audience royale. Jusqu'à aujourd'hui, 45% de ces ambassadeurs ont reçu leurs agréments. Le département des Affaires étrangères compte accélérer le processus pour le reste.

Si le département des Affaires étrangères veut rajeunir les effectifs diplomatiques en poste à l'étranger, l'expérience des seniors peut être décisive dans certains dossiers. C'est pour cela que Mbarka Bouaida évoque la nécessité de contourner la contrainte de l'âge légal de départ à la retraite. «Nous nous dirigeons actuellement vers une harmonisation avec la future loi, qui prévoit 63 ans, mais l'idée est d'aller jusqu'à 65 ans, comme cela est pratiqué dans différents pays, afin d'éviter les déperditions des compétences», a expliqué le ministre. □

M. A. M.



Pour réagir à cet article:  
courrier@leconomiste.com

### Nouveau secrétaire général

LA redynamisation des représentations diplomatiques à l'international s'accompagne d'une réorganisation interne du département des Affaires étrangères. Un nouveau secrétaire général, Ali Lazrak, prépare déjà son nouveau plan d'action en attendant la validation de sa nomination en Conseil du gouvernement. Ancien inspecteur général du ministère des Affaires étrangères, il connaît bien les défis auxquels il devra faire face, afin d'insuffler une nouvelle dynamique au volet administratif au sein de ce département. Parmi les chantiers déjà en cours, la refonte des statuts des diplomates et la correction des dysfonctionnements pointés par le dernier rapport de la Cour des comptes, y compris la situation des agents locaux au sein des ambassades et des consulats (voir interview). □

des militants des droits de l'homme. Ces derniers vont bénéficier d'une formation de 3 mois avant de rejoindre leurs postes. Si certains considèrent que cette nouvelle approche est audacieuse, Bouaida

Dans certains continents comme l'Europe et l'Amérique latine, le taux des femmes ambassadrices est de 50%. Leur part est moins importante en Afrique et dans le monde arabe, mais le taux global

Mercredi 6 Avril 2016





ANALYSE

Bouaida au Club de L'Economiste

Un mouvement des consuls pour bientôt

4745/4-5-6-7



• C'est le 2e après le lancement de la réforme consulaire

• 3 consulats rénovés prêts à ouverture

• Un portail «Sahara marocain» en gestation

- L'Economiste: Le Maroc avait réagi au jugement du Tribunal européen par une suspension des contacts avec l'UE. Cette attitude est-elle efficace?

- Mbarka Bouaida: Nous suivons depuis longtemps le panorama de plaintes déposées par les adversaires de l'intégrité territoriale, même contre des entreprises européennes. Le scénario prévu par le Maroc et l'UE voulait que l'accord ne soit pas annulé. Malheureusement nous avons tous été surpris par ce jugement. Pour nous, c'est une affaire éminemment politique. Actuellement, nous échangeons beaucoup avec les responsables européens sur la nécessité de remettre en cause cette recevabilité. Le jugement reconnaît la légalité de l'accord agricole, mais a décidé pourtant son annulation. Dans ce dossier, il y a un certain nombre de contradictions inacceptables. Et nous avons décidé de suspendre les contacts pour que la partie européenne comprenne que le Sahara constitue une ligne rouge pour le Maroc. C'est vraiment une question existentielle. C'est là où le langage marocain a beaucoup changé ces dernières années.

- Quelle sera la position du Maroc si le jugement est confirmé en appel?

- C'est le scénario catastrophe. Mais, pour nous, le Sahara reste prioritaire. Je ne pense pas qu'on ira vers cette situation, parce qu'il y a une véritable mobilisation européenne, notamment à travers la demande de procédure accélérée d'élargissement de la Cour. Elle a été élargie à 15 juges. Nous avons aussi de plus en plus de pays, amis de la Cour, qui se sont déclarés solidaires et se sont désignés officiellement partie prenante de cette procédure. C'est le cas de l'Espagne, la France, la Belgique. C'est un message politique d'appui au Maroc. Je pense que nous allons dépasser cette crise rapidement. C'est une bataille, mais c'est aussi une opportunité à saisir pour mettre fin à ces amalgames et pour que nos amis manifestent leur soutien et assument leurs responsabilités.

- La diplomatie marocaine n'est pas visible sur le web. N'est-il pas temps d'investir ce puissant canal de communication?

- Le portail du ministère est le plus vi-



Mbarka Bouaida, ministre déléguée aux Affaires étrangères, a estimé que «la crise avec l'UE devra être dépassée rapidement. Mais cette bataille est aussi une opportunité à saisir pour mettre fin aux amalgames» (Ph. Jarfi)

sité de tous les départements publics. Les visiteurs ont accès à un certain nombre de documents et d'informations, notamment relatifs à l'affaire du Sahara. Actuellement, nous menons un projet de traduction du portail en plusieurs langues pour toucher de nouveaux pays. Nous sommes aussi en train de réfléchir sur la possibilité de créer un portail «Sahara marocain», qui soit accessible et référencé, afin de diffuser des messages simples au grand public.

- Le rapport de la Cour des comptes a épinglé le ministère des Affaires étrangères, notamment au sujet des agents locaux. Comment vous comptez remédier à ces dysfonctionnements?

- Une réforme est déjà engagée. Mais elle est appelée à se renforcer. Le ministère a besoin d'être modernisé. Ce travail prend du temps malheureusement, parce que c'est une vieille administration qui a ses habitudes, avec un passif, que nous essayons d'améliorer. Effectivement, la Cour des comptes a émis un certain nombre de remarques dont nous tenons compte. Les agents locaux n'avaient pas de statut. Depuis 2012, nous avons mis en place un statut cadre au profit de ces agents locaux, avec des catégories de 1 à 3. Ce qui permet de mettre une logique dans le recrutement.

- Qu'est-ce qui a été fait jusqu'ici dans la réforme consulaire?

- Après la nomination de 25 consuls suite au discours du Roi, nous nous apprêtons à lancer un nouveau mouvement. C'est prévu pour bientôt. Nous avons également travaillé sur un modèle du consulat du Maroc, qui doit être dupliqué dans différents pays. Le Maroc se lance aussi dans une nouvelle orientation qui consiste à opter plus pour l'acquisition des bâtiments abritant ses consulats que pour la location. Les loyers deviennent exorbitants, et dans certains pays, il est important que le Maroc garde son patrimoine. Actuellement, trois consulats sont prêts à ouverture après avoir

peu tôt pour le dire. Mais c'est aussi une décision qui revient au parti. Nous aurons plus de visibilité en juin, et les listes seront déposées en septembre.

- Quelles sont les chances du RNI lors de ce scrutin?

- Le RNI a obtenu 56 sièges en 2011. Le parti a été souvent classé 3e sur l'échiquier politique. Aujourd'hui, il y a effectivement un problème de communication et d'image. Mais je pense que le parti pourra faire au moins les mêmes résultats qu'en 2011.

Nous avons réussi à faire un peu plus dans les dernières communales. Il ne faut pas non plus oublier l'apport du RNI dans la nouvelle équipe gouvernementale en matière de réforme économique, de gestion des crises... □

Propos recueillis par  
Mohamed Ali MRABI

- Vous êtes membre du bureau politique du RNI. Pour les prochaines élections, serez-vous candidate?

- Je pense que oui, même si c'est un

Pour réagir à cet article:  
courrier@economiste.com

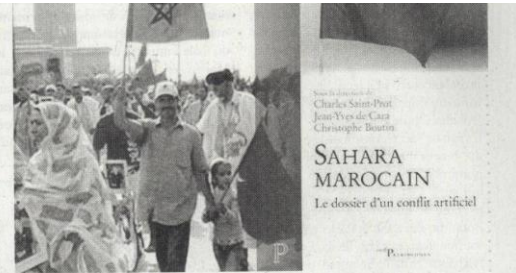


Paru en France

17932/3

## «Sahara marocain : le dossier d'un conflit artificiel»

"Sahara marocain : le dossier d'un conflit artificiel", est le titre d'un ouvrage qui vient de paraître en France, sous la direction de Charles Saint-Prot, Jean-Yves de Cara et Christophe Boutin, aux éditions du Cerf.



Cet ouvrage rédigé par des spécialistes de plusieurs pays (Allemagne, Espagne, France, Liban, Sénégal sans compter le Maroc), aborde la question du conflit artificiel autour du Sahara marocain sous ses divers angles, historique, géopolitique, juridique, social ou économique.

Il livre au lecteur une analyse d'envergure sur la persistance du conflit sur le Sahara marocain créé de toutes pièces par l'Algérie et le bloc communiste au milieu des années 1970.

Les auteurs démontrent, preuves à l'appui, que le différend autour du Sahara a été instrumentalisé et continue à être un fonds de commerce pour quelques Etats, organisations, associations et militants qui se croient encore au temps de la Guerre froide.

"La désinformation, la propagande, les provocations, les campagnes ciblées d'intoxication et toutes les méthodes bien connues de l'activisme révolutionnaire totalitaire continuent à fonctionner grâce aux subventions d'un régime algérien qui, depuis 1975, tente d'accréditer la fiction d'un mouvement séparatiste fantoche au Sahara marocain, le Polisario, et reste, hélas, obsédé par sa haine du Maroc", souligne une note de présentation du livre.

Par ailleurs, cet ouvrage met en exergue les efforts gigantesques accomplis par le Maroc sur les plans financier, administratif, technologique, éducatif et de la santé, pour mettre cette région, tragiquement délaissée lors de l'occupation espagnole, au niveau du reste du pays.

"D'un désert où il n'y avait aucune infrastructure, où les maigres populations étaient laissées à l'abandon, où les soins de santé et l'éducation étaient inexistantes, la volonté marocaine a permis de développer des territoires dotés de routes, d'aéroports, de ports, de villes, de services de santé, d'écoles, d'usines de dessalement d'eau, de réseaux électriques", font valoir les auteurs de l'ouvrage, notant que ces choix ont été faits dans une logique de développement durable, ayant pour souci de profiter aux populations de la région.

Ils rappellent, en outre, que la résolution du 25 avril 2013 du Conseil de sécurité de l'ONU a clarifié les choses, en rendant hommage aux réalisations du Maroc en matière de droits de l'Homme au Sahara marocain, notamment grâce à la mise en place, à Dakhla et Laïyoune, des commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme.

Le développement économique et social des provinces du Sud n'a été possible que grâce à la volonté politique de la monarchie et à la mobilisation de tout le peuple marocain, soulignent les auteurs de l'ouvrage, pour qui, l'objectif a été de combler les retards locaux, pour que chacun puisse participer à la

marche en avant du Maroc.

Exception marocaine

Ce développement, dû aux sacrifices consentis, a été érigée en grande cause nationale pour montrer au monde que le Maroc était chez lui dans toutes ses régions et qu'il construisait sérieusement l'avenir collectif à travers le développement de chacune d'entre elles, consolidant ainsi cette "exception marocaine" qui s'impose désormais comme une évidence, relèvent les auteurs de l'ouvrage dans cette note de présentation.

L'ouvrage "Sahara marocain : le dossier d'un conflit artificiel", qui livre une analyse pointue sur le contexte sécuritaire dans la région, avec la montée de la menace terroriste, des séparatismes et des divisions, affirme, sans ambages, que la réussite de la réunification du Maroc dans le cadre d'un grand projet national de développement global est l'un des rares motifs d'espoir.

"Il est vrai que le Royaume chérifien est le seul pays émergent du Maghreb et le seul qui présente de sérieuses garanties pour la stabilité de toute la région et la lutte contre la menace terroriste. C'est pourquoi, le conflit artificiel entretenu par l'Algérie est particulièrement déplorable, quand un Maghreb arabe unifié serait une si évidente source de stabilité et de progrès", notent les auteurs du livre.

Ils mettent également en avant le plan d'autonomie, dans le cadre de la souveraineté du Royaume et de son unité nationale, qui, de l'avis des observateurs objectifs et des principaux Etats, constitue la seule solution appropriée pour en finir avec ce triste reliquat de la Guerre froide.

Dans ce sens, les auteurs affirment que la proposition marocaine constitue une chance qu'il faut saisir pour sortir de l'impasse et mettre un terme à ce conflit artificiel qui n'a que trop duré, appelant la communauté internationale à apporter tout son soutien au Maroc, qui propose une solution réaliste et crédible, et à inviter clairement l'Algérie à mettre un terme à une crise qui est un facteur de déstabilisation dans une région sahélo-saharienne où l'on déplore la montée en puissance de groupes extrémistes politico-religieux.

Cet ouvrage est paru sous la direction Charles Saint-Prot, directeur général de l'Observatoire d'études géopolitiques (OEG) de Paris, Jean-Yves de Cara, professeur de droit international à l'Université Paris Descartes-Sorbonne Paris Cité et à Sciences Po et Christophe Boutin, professeur de droit public à l'Université de Caen Normandie. Il s'adresse aux chercheurs et aux étudiants, mais aussi aux hommes politiques, aux diplomates et, plus largement à tous ceux qui sont intéressés par les questions géopolitiques du Maghreb et de la zone sahélo-saharienne.

## فيدريكا موغيريني ترفض بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب

05 أبريل 2016

بروكسل - رفضت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية وسياسة الأمن، فيديريكا موغيريني بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي من مجموعة اليسار الموحد الأوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب.

فيدريكا موغيريني ترفض بشدة المزاعم الكاذبة لنائب أوروبي حول حقوق الإنسان بالمغرب

05 أبريل 2016

وأكدت السيدة موغيريني في معرض جوابها على سؤال للنائب البرتغالي الشيوعي جوجو فيريرا أن "الاتحاد الأوروبي في اتصال دائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية" و "يدعم مسلسل الإصلاحات الديمقراطية في المغرب، طبقا للدستور الجديد".

<http://www.mapnews.ma/ar/discours-messages-sm-le-roi/%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%85%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A8%D8%B4%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B0%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7>

## Droits de l'Homme : Quand Bruxelles devient l'avocat du Maroc

Posté le mardi, 05 avril 2016 - 1:44 pm

([www.infomediaire.ma](http://www.infomediaire.ma)) - Federica Mogherini a éconduit sèchement un eurodéputé du groupe de la gauche unitaire européenne au sujet d'allégations mensongères sur les droits de l'homme au Maroc.

"L'UE est en contact régulièrement avec le Conseil national des droits de l'homme et ses délégations régionales» et «soutient le processus de réformes démocratiques au Maroc, conformément à la nouvelle Constitution", a affirmé Federica Mogherini dans sa réponse à une question de l'eurodéputé portugais, le communiste João Ferreira.

L'Union européenne a salué à plusieurs occasions l'engagement du Maroc en matière des droits de l'homme, de la consolidation de la démocratie, de l'Etat de droit et la réforme de la justice.

Le dernier Conseil d'Association Maroc-UE, tenu le 14 décembre dernier à Bruxelles, s'est d'ailleurs félicité des efforts déployés par le Royaume en la matière, saluant la poursuite du processus de réforme démocratique et la mise en œuvre de la Constitution. Le Conseil a, également, mis en exergue le partenariat maroco-européen dans le domaine de la réforme de la justice.

Répondant à une autre question de l'eurodéputé sur l'accord agricole Maroc-UE, Federica Mogherini a précisé que cet accord reste «valable du point de vue du droit international», précisant que l'arrêt du tribunal européen "n'a aucune incidence sur les accords conclus avec le Royaume".

<http://www.infomediaire.net/news/maroc/droits-de-lhomme-quand-bruxelles-devient-lavocat-du-maroc>

## DROITS DE L'HOMME AU MAROC: MOGHERINI ÉCONDUIT SÈCHEMENT UN EURODÉPUTÉ AU SUJET D'ALLÉGATIONS MENSONGÈRES

Par Le360 (avec MAP) le 05/04/2016 à 14h02 (mise à jour le 05/04/2016 à 14h24)

La haute représentante de l'Union européenne pour les Affaires étrangères et la politique de sécurité, Federica Mogherini, a sèchement éconduit un eurodéputé du groupe de la gauche unitaire européenne au sujet d'allégations mensongères sur les Droits de l'Homme au Maroc.

"L'UE est régulièrement en contact avec le **Conseil national des Droits de l'Homme** et ses délégations régionales" et "soutient le processus de réformes démocratiques au Maroc, conformément à la nouvelle Constitution", a affirmé Federica Mogherini dans sa réponse à une question de l'eurodéputé portugais, le communiste João Ferreira.

L'Union européenne a salué à plusieurs occasions l'engagement du Maroc en matière de Droits de l'Homme, de la consolidation de la démocratie, de l'Etat de droit et de la réforme de la justice.

Le dernier Conseil d'Association Maroc-UE, tenu le 14 décembre dernier à Bruxelles, s'est d'ailleurs félicité des efforts déployés par le royaume en la matière, saluant la poursuite du processus de réforme démocratique et la mise en œuvre de la Constitution. Le Conseil a également mis en exergue le partenariat maroco-européen dans le domaine de la réforme de la justice.

Répondant à une autre question de l'eurodéputé sur l'Accord agricole Maroc-UE, Mogherini a précisé que cet accord reste "valable du point de vue du droit international", précisant que l'arrêt du tribunal européen "n'a aucune incidence sur les accords conclus avec le royaume".

<http://www.le360.ma/fr/politique/droits-de-lhomme-au-maroc-mogherini-econduit-sechement-un-eurodepute-au-sujet-dallegations-67385>



## DÉPÉNALISATION DU KIF: LE PJD RÉPLIQUE AU PAM EN ORGANISANT UNE CONFÉRENCE À RABAT

Par Mohamed Chakir Alaoui le 05/04/2016 à 16h58

La question de la dépénalisation du kif continue de diviser le PAM et le PJD. Pour défendre ses arguments, le parti islamiste organise à travers une association proche, une journée d'étude sous le thème de "L'impact du kif sur la paix sociale et le développement durable", ce mercredi à Rabat.

Il s'agit d'une riposte à référentiel islamiste qui s'oppose totalement à la dépénalisation de la culture du kif telle que recommandée par la conférence du 16 mars à Tanger tenue à l'initiative du PAM.

Longtemps silencieux sur cette question, le PJD vient de mobiliser ses troupes en confiant à une association proche, le Collectif national de lutte contre les drogues, d'organiser cette journée d'étude qui aura lieu à la salle des conférences relevant de la région de Rabat/Kénitra. Cette journée se déroule en partenariat avec le Conseil de la région de Rabat dont le président est Abdessamad Sekkal, membre du PJD.

Le programme comprend une dizaine de thèmes que différents conférenciers développeront en liaison avec "Le développement durable de la région du nord", "Les conséquences de la consommation du kif sur la santé et la famille" et "Les expériences internationales en matière de législation et de dépénalisation du kif".

A rappeler que ce collectif proche du PJD a rejeté les deux principales revendications de la conférence de Tanger du 16 mars. Celle-ci avait suggéré, d'une part au Conseil économique, social et environnemental (CESE) d'effectuer une étude sur "les politiques alternatives à la culture du kif", et d'autre part au **Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH)** d'entreprendre une révision des articles du Code pénal consacrés aux drogues.

Le PAM et le PJD s'accusent mutuellement d'exploiter le problème de la culture du kif à des fins électorales.

<http://www.le360.ma/fr/politique/depenalisation-du-kif-le-pjd-replique-au-pam-en-organisant-une-conference-a-rabat-67371>

## "Petites bonnes": Approbation du projet de loi lundi. Entre temps, l'espoir est permis

Par Reda Zaireg

Publication: 27/01/2016 19h10 CET Mis à jour: 27/01/2016 19h17 CET BONNE

TRAVAIL DOMESTIQUE - C'est indéniablement l'un des projets de loi les plus attendus, les plus médiatisés et, surtout, les plus débattus. Le projet de loi relatif au travail des employés domestiques, communément appelées "petites bonnes", fait l'objet d'une bataille parlementaire. Le point sur les dernières évolutions de la situation.

Alors qu'il était prévu que la Commission des secteurs sociaux à la Chambre des représentants se réunisse ce mercredi 27 janvier à 10H pour approuver les amendements du projet de loi N°19.12 relatif au travail des employés domestiques, et voter le texte en commission, la réunion a été reportée in extremis.

"Ce report est dû à la tenue, à la même heure, d'une séance plénière à la Chambre des représentants", nous explique Adil Tchikito, député istiqlalien et membre du bureau de la Commission des secteurs sociaux, qui indique que "la séance de vote des amendements aura lieu lundi 1er février". Si le Parti du progrès et du socialisme (PPS) et le Parti justice et développement (PJD) ont ouvert un front parlementaire sur la question, les partis de l'opposition, eux, ont adopté une position unanime: "nous demandons que l'âge minimum soit de 18 ans", déclare M.Tchikito.

Dès la clôture, en début d'après midi, de la séance plénière de vote des textes de loi approuvés par les commissions de la Chambre des représentants, la parlementaire PPS et ex-ministre de la Femme Nouzha Skalli accourt à une rencontre avec des parlementaires.

"Des choses sont en train de venir. Il y a des batailles, il y a des contraintes. Là, on est en train d'en parler avec des députés"

"Des choses sont en train de venir. Il y a des batailles, il y a des contraintes. Là, on est en train d'en parler avec des députés", élude-t-elle, précisant au passage que "le point le plus important reste l'âge des employées, et nous militons activement dans ce sens". Car tandis que le Parti de la justice et du développement fixe l'âge minimal du travail domestique à 16 ans, le PPS demande de le relever à 18 ans. Et les deux partis de la majorité n'hésitent pas à s'affronter en pleine commission pour faire valoir, chacun, son point de vue.

Absence de consensus

Hâtés par le gouvernement pour qu'ils amendent et approuvent ce texte de loi que l'exécutif veut promulguer durant cette législature, certains députés de la Commission des secteurs sociaux n'entendent

pas se soumettre au calendrier ministériel. "Vu que le vote des amendements a beaucoup tardé, l'affaire a fini devant le bureau de la Chambre des représentants, qui a été à l'écoute des avis des uns et des autres, histoire de dégager un consensus", confie une source parlementaire. Visiblement, consensus n'a pas été trouvé. D'où lobbying de certains parlementaires, dont l'infatigable Nouzha Skalli, qui jure: "jamais je n'accepterais de voter une loi qui n'interdit pas le travail domestique des mineures."

Des parlementaires ont, certes, proposé d'inclure dans le projet de loi des dispositions imposant aux employeurs de se charger d'un examen médical semestriel en faveur des travailleurs mineurs; d'interdire le travail de nuit; de ne pas les soumettre à des travaux éprouvants; de disposer, d'abord, d'une autorisation écrite des tuteurs les autorisant à travailler.

Mais, et le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** --qui considère que "la nature et les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique, au moins dans le contexte marocain, sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant"-- et le Conseil économique, social et environnemental (CESE), ainsi que plusieurs ONG, dont le Collectif associatif pour l'éradication du travail des petites bonnes, estiment que les dispositions du texte tel qu'amendé sont insuffisantes pour protéger les enfants, et ont demandé de relever l'âge minimal à 18 ans.

#### Travail des petites bonnes: des chiffres choquants

Les données suivantes sont tirées du plaidoyer "Non au travail des 'petites bonnes'", établi par le Collectif associatif pour l'éradication du travail des petites bonnes:

Selon les estimations de l'étude commanditée, en 2010, par le Collectif petites bonnes, elles seraient entre 60.000 et 80.000 filles âgées de moins de 15 ans exploitées comme "petites bonnes"

Selon les estimations de l'étude commanditée, en 2010, par le Collectif petites bonnes, elles seraient entre 60.000 et 80.000 filles âgées de moins de 15 ans exploitées comme "petites bonnes". Contraintes à travailler parce que leur survie et celle de leur famille en dépendent, elles supportent des conditions de travail et de vie dégradantes, ne correspondant ni à leur âge ni à leurs capacités physiques et psychiques.

L'examen des données recueillies sur ces "petites bonnes" ont montré que : 30% n'ont jamais été scolarisées, 49% sont en abandon scolaire, 38% sont âgées de 8 à 12 ans (âge du premier cycle de l'enseignement fondamental), 62% sont âgées de 13 à 15 ans (âge du second cycle de l'enseignement fondamental) et 21% sont encore scolarisées et travaillent par intermittence (vacances scolaires).

Les données relevées sur les familles des "petites bonnes" confirment la corrélation entre leur situation socio-économique et cette pratique sociale très répandue: 47% sont pauvres, 28% sont très pauvres, 16%

sont sans revenus irréguliers, 9% ont des revenus réguliers et 94% des mères et 72% des pères sont analphabètes.

Quant aux familles récipiendaires, 54% sont dans la catégorie dite «classe moyenne», 20% sont dans la catégorie dite "classe aisée", 53% des mères et 68% des pères ont suivi des études supérieures, 23% ont des revenus irréguliers et seules 5% ont suivi des études primaires ou sont analphabètes.

Derrière des portes closes, ces petites filles sont soumises au bon vouloir et parfois aux pires sévices de leurs employeur(e)s. Souvent, elle sont dépourvues de l'affection et de la protection parentale directe, éloignées/privées de l'éducation et de l'instruction, victimes de malnutrition et dénutrition, sujettes à toutes formes de violences et d'abus physiques, psychologiques et sexuels, très mal payées ou voir pas du tout, etc.

[http://www.huffpostmaghreb.com/2016/01/27/lois-petites-bonnes- n\\_9090386.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2016/01/27/lois-petites-bonnes- n_9090386.html)



## Les cinq grands dossiers de la rentrée parlementaire au Maroc

Par Reda Zaireg

Publication: 06/04/2016 10h52 CEST Mis à jour: il y a 2 heures PARLEMENT MAROC

**LÉGISLATION** - La session parlementaire du printemps, qui s'ouvre le 8 avril, sera marquée par le dépôt, l'examen ou le vote de plusieurs projets de lois attendus, débattus. Les cinq grands dossiers de la rentrée parlementaire.

### La loi organique sur le droit de grève

En cours de finalisation, le projet de loi organique sur le droit de grève devrait être déposé au parlement durant la session parlementaire d'avril. Il est possible que préalablement à son dépôt au parlement, le texte fasse l'objet de discussions avec les partenaires sociaux "afin de prendre note de leurs remarques dans un délai raisonnable, vu que la loi organique sur le droit de grève est prévue par la Constitution et devra être déposée au parlement cette année", selon les déclarations faites par le ministre de l'Emploi Abdeslam Seddiki au HuffPost Maroc.

### La loi sur les violences faites aux femmes

Récemment déposé sur le bureau de la Chambre des représentants, le projet de loi N°103-13 relative à la lutte contre les violences faites aux femmes déchaîne déjà les passions. Plusieurs activistes et associations féministes ont, en effet, critiqué avec virulence les dispositions du projet de loi, qu'elles jugent en déphasage avec la Constitution. Les ONG dénoncent aussi le "l'abandon du cadre conceptuel relatif aux formes de violence contre les femmes", qui figurait dans la première version du projet de loi, ainsi que la "définition brève et générale de la violence" portée par le projet de loi, qui pourraient "mener à l'impunité pour des actes de violence non couverts par la définition."

### Le nouveau Code pénal

Près d'un an après le rejet de l'avant-projet de Code pénal présenté par le ministre de la Justice Mustapha Ramid, ce dernier s'apprête à déposer dans le circuit législatif une nouvelle version du projet de Code pénal. Si peu de choses filtrent sur ce projet de loi, nous savons, via le portail du Parti de la justice et du développement (PJD), que le projet de Code pénal sera épuré de tout ce qui pourrait "revêtir un caractère idéologique et susciter des désaccords", et que ne seront conservées que les dispositions qui "entrent dans le cadre de la réforme de la justice." Le projet de Code pénal inclura également des dispositions relatives aux peines alternatives.

## La loi sur le CNDH

La session parlementaire d'avril sera aussi marquée par le dépôt d'une nouvelle loi sur le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**. Le texte de loi en préparation, dont le HuffPost Maroc a publié les détails, dotera, entre autres, le CNDH de quatre nouveaux mécanismes qui accompagneront l'application des conventions internationales ratifiées par le Maroc en matière d'interdiction de la torture, de droits de l'enfant, de droits des personnes handicapées et de lutte contre les discriminations. Ce qui attribuera à l'instance présidée par Yazami de nouveaux pouvoirs et, surtout, de nouvelles responsabilités.

## La loi sur le travail domestique

C'est indéniablement l'un des projets de loi les plus médiatisés et les plus débattus. Le projet de loi relative aux employé(e)s domestiques, communément appelées "petites bonnes", fait l'objet d'une bataille parlementaire qui a poussé les différents groupes parlementaires à opter, en février, pour le report du vote du texte de loi, en attendant que consensus soit trouvé. Le principal point de discordance concerne l'âge d'accès au travail domestique: tandis que le PJD ainsi que des partis de la majorité plaident pour 16 ans, le PPS et l'opposition demandent de le relever à 18 ans. Durant la session parlementaire qui s'ouvre, les députés devront trancher.

[http://www.huffpostmaghreb.com/2016/04/06/rentree-parlementaire-maroc\\_n\\_9622360.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2016/04/06/rentree-parlementaire-maroc_n_9622360.html)

## Droits de l'homme au Maroc: Federica Mogherini remet en place un eurodéputé

Par Lesiteinfo - 5 Avril 2016 À 14 H 51

La haute représentante de l'Union européenne pour les Affaires étrangères et la politique de sécurité, Federica Mogherini a éconduit sèchement un eurodéputé du groupe de la gauche unitaire européenne au sujet d'allégations mensongères sur les droits de l'homme au Maroc.

« L'UE est en contact régulièrement avec le Conseil national des droits de l'homme et ses délégations régionales » et « soutient le processus de réformes démocratiques au Maroc, conformément à la nouvelle Constitution », a affirmé Mme Mogherini dans sa réponse à une question de l'eurodéputé portugais, le communiste Joao Ferreira.

<http://www.lesiteinfo.com/droits-de-lhomme-maroc-federica-mogherini-remet-place-eurodepute/>